

خُطْبَةُ الْجُمُعَةِ

الزَّوْاجُ فِي الْإِسْلَامِ وَأَنْوَاعُ الطَّلَاقِ

نسخة موسعة بشرح وأحكام فقهية

SERMON DU VENDREDI

MARIAGE ET DIVORCE EN ISLAM

Dr KONE Moussa, Imam officiant à la mosquée Radjaha de la cité CNPS de Bouaké

Le 24/07/2026

الْخُطْبَةُ الْأُولَى

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ، نَحْمَدُهُ وَنُسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ.
وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ سَيِّدَنَا وَنَبِيَّنَا مُحَمَّدًا عَبْدَهُ وَرَسُولَهُ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا كَثِيرًا.
أَمَّا بَعْدُ، فَأَوْصِيكُمْ - عِبَادَ اللَّهِ - وَنَفْسِي الْمُقْصِرَةَ بِتَقْوَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، فَإِنَّهَا وَصِيَّةُ اللَّهِ لِلْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ، وَخَيْرُ زَادٍ لِيَوْمٍ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ.
أَيُّهَا الْمُؤْمِنُونَ، إِنَّ مِنْ أَعْظَمِ النِّعَمِ الَّتِي أَنْعَمَ اللَّهُ بِهَا عَلَيَّ عِبَادِهِ نِعْمَةُ الزَّوْاجِ، الَّذِي جَعَلَهُ مِيثَاقًا غَلِيظًا، وَسَبَبًا لِلسَّكِينَةِ وَالْمَوَدَّةِ وَالرَّحْمَةِ، وَطَرِيقًا لِحِفْظِ الدِّينِ وَالْعَرَضِ وَالنَّسْلِ، وَبِنَاءِ الْأُسْرِ الصَّالِحَةِ الَّتِي هِيَ أَسَاسُ الْمُجْتَمَعِ الْمُسْلِمِ.
وَقَدْ كَثُرَ فِي زَمَانِنَا التَّهَاقُوتُ بِهَذَا المِيثَاقِ الْعَظِيمِ، فَازْدَادَتِ الْخِلَافَاتُ الزَّوْجِيَّةُ، وَكَثُرَتْ حَالَاتُ الطَّلَاقِ، حَتَّى أَصْبَحَ الطَّلَاقُ يُسْتَعْمَلُ عِنْدَ بَعْضِ النَّاسِ كَلِمَةً تُقَالُ عِنْدَ الْغَضَبِ، أَوْ وَسِيلَةً لِلتَّهْدِيدِ وَالْإِنْتِقَامِ، مَعَ أَنَّ الشَّرِيعَةَ الْإِسْلَامِيَّةَ جَعَلَتْهُ آخِرَ الْحُلُولِ بَعْدَ اسْتِنْفَادِ جَمِيعِ وَسَائِلِ الْإِصْلَاحِ.
لِذَلِكَ كَانَ حَدِيثُنَا الْيَوْمَ عَنْ: «الزَّوْاجِ فِي الْإِسْلَامِ وَأَنْوَاعِ الطَّلَاقِ»، لِنَتَعَرَّفَ عَلَى مَقَاصِدِ الشَّرِيعَةِ فِي بِنَاءِ الْأُسْرَةِ، وَحُكْمَتِهَا فِي التَّفْرِيقِ عِنْدَ تَعَذُّرِ الْإِصْلَاحِ، حَتَّى نَعْبُدَ اللَّهَ عَلَى بَصِيرَةٍ، وَنُقِيمَ بُيُوتَنَا عَلَى الْإِيمَانِ وَالْعَدْلِ وَالرَّحْمَةِ.

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى:

(يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً) [سورة النساء: ١]

تعليق: في هذه الآية إشارة إلى وحدة الأصل الإنساني، وأن الزواج ليس علاقة عرضية بل امتداد لسنة الله في خلق الأزواج، ليتكامل به الجنس البشري وتعمّر به الأرض.

وَقَالَ سُبْحَانَهُ:

(وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً) [سورة الروم: ٢١]

تعليق: السَّكَنُ، والمودة، والرحمة، هي الغايات الثلاث الكبرى التي شرع الله من أجلها الزواج، ولا يستقر بيت مسلم إلا باجتماعها.

أَيُّهَا الْمُسْلِمُونَ،

إِنَّ الزَّوْاجَ مِنْ أَكْثَرِ نِعَمِ اللَّهِ عَلَى الْعِبَادِ، وَهُوَ مِيثَاقٌ غَلِيظٌ (كما وصفه القرآن في سورة النساء: ٢١)، وَلَيْسَ مُجَرَّدَ عَقْدٍ أَوْ عَادَةٍ اجْتِمَاعِيَّةٍ. وَقَدْ جَعَلَهُ اللَّهُ سَبَبًا لِحِفْظِ الدِّينِ، وَالْعِفَّةِ، وَبَقَاءِ النَّسْلِ، وَاسْتِقْرَارِ الْأُسْرَةِ.

وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ:

«يَا مَعْشَرَ الشَّبَابِ، مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمُ الْبَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ، فَإِنَّهُ أَغْضُ لِلْبَصَرِ وَأَحْصَنُ لِلْفَرْجِ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ فَإِنَّهُ لَهُ وَجَاءٌ» (مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ)

تعليق: في هذا الحديث حثٌّ لمن استطاع الزواج على المبادرة إليه صيانةً لنفسه، وإرشادٌ لمن لم يستطع إلى الصبر والصيام تعففاً حتى يبسر الله له أمره. إِنَّ الْحَيَاةَ الزَّوْجِيَّةَ لَا تَقُومُ عَلَى الْحُقُوقِ فَقْطاً، بَلْ عَلَى التَّقْوَى، وَالصَّبْرِ، وَالْحِكْمَةِ، وَحُسْنِ الْمَعَاشَرَةِ، وَالتَّغَاضِي عَنِ الْأَخْطَاءِ.

قَالَ تَعَالَى:

(وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ) [سورة النساء: ١٩]

وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

«خَيْرُكُمْ خَيْرُكُمْ لِأَهْلِهِ، وَأَنَا خَيْرُكُمْ لِأَهْلِي»
(رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَهُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ)

تعليق: يبيِّن هذا الحديث أن حسن معاملة الرجل لزوجته من علامات كمال الإيمان، لا من علامات الضعف كما قد يُظَنُّ.

إِنَّ مِنْ أَسْبَابِ تَفْكَكِ الْأُسْرِ سُوءُ الْخُلُقِ، وَغِيَابُ الْحَوَارِ، وَالتَّدْخُلُ غَيْرُ الْمَحْمُودِ، وَالتَّسَرُّعُ فِي اتِّخَاذِ قَرَارِ الطَّلَاقِ. فَلْيَتَّقِ اللَّهُ الزَّوْجَ وَالزَّوْجَةَ، وَلْيَجْعَلَا بَيْنَهُمَا قَائِمًا عَلَى الْإِيمَانِ وَالرَّحْمَةِ. **الخطبة الثانية**

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ. أَئْيُهَا الْمُؤْمِنُونَ،

إِنَّ الطَّلَاقَ شَرٌّ عِنْدَ تَعَدُّرِ الْإِصْلَاحِ، وَلَيْسَ أَوَّلُ الْخُلُولِ. وَقَدْ أَمَرَ اللَّهُ بِالْإِصْلَاحِ قَبْلَ الْفِرَاقِ.

تعليق: لم يحرم الإسلام الطلاق، لكنه جعله أبغض الحلال إلى الله تعالى، كما جاء في الحديث الذي رواه أبو داود وابن ماجه عن ابن عمر رضي الله عنهما، حرصاً منه على استقرار الأسرة وتماسكها.

قَالَ تَعَالَى:

﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَأَبْعَثُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا﴾

[سورة النساء: ٣٥]

تعليق: توجب هذه الآية اللجوء إلى التحكيم الأسري، بأن يبعث كل طرف من يمثلته من أهله لمحاولة الصلح قبل اللجوء إلى الفراق، وهو ما يوازيه اليوم مبدأ الوساطة الأسرية في كثير من الأنظمة القانونية المعاصرة.

وَمِنْ أَنْوَاعِ الطَّلَاقِ الَّتِي بَيَّنَّهَا الْمُفَقَّهَاءُ، مَعَ أَحْكَامِهَا وَأَدِلَّتِهَا:

1. الطَّلَاقُ السُّنِّيُّ

التعريف: هُوَ الطَّلَاقُ الَّذِي يَقَعُ وَفَقَ مَا أَمَرَ بِهِ الشَّرْعُ، بِأَنْ يُطَلِّقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ طَلْقَةً وَاحِدَةً فِي طَهْرٍ لَمْ يُجَامِعْهَا فِيهِ.
الحكم: طَلَّاقٌ مَشْرُوعٌ عِنْدَ الْحَاجَةِ، وَهُوَ الْمُوَافِقُ لِلسُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ.

الدليل: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾ [الطلاق: ١]
ملاحظة فقهية: يُسْتَحَبُّ الْإِفْتِصَارُ عَلَى طَلْقَةٍ وَاحِدَةٍ حَتَّى تَبْقَى لِلزَّوْجِ فُرْصَةُ الْمُرَاجَعَةِ إِنْ بَدَأَ لَهُ ذَلِكَ.

2. الطَّلَاقُ الْبِدْعِيُّ

التعريف: هُوَ مَا خَالَفَ الصُّورَةَ الشَّرْعِيَّةَ، كَأَنْ يُطَلِّقَ زَوْجَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ، أَوْ فِي طَهْرٍ جَامِعَهَا فِيهِ، أَوْ يَجْمَعُ الطَّلَاقَ الثَّلَاثَ بِلَفْظٍ وَاحِدٍ.

الحكم: مُحَرَّمٌ شَرْعًا وَيَأْتُمُ فَاعِلُهُ، وَإِنْ كَانَ جُمْهُورُ الْفُقَهَاءِ (الْحَنَفِيَّةُ وَالْمَالِكِيَّةُ وَالشَّافِعِيَّةُ وَالْحَنَابِلَةُ) يَرَوْنَ وَقُوعَهُ رَغْمَ التَّحْرِيمِ.

الدليل: حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لَمَّا طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ، فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يُرَاجِعَهَا (مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).
ملاحظة فقهية: ذَهَبَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ الْمُتَأَخِّرِينَ، كَابْنِ تَيْمِيَّةٍ وَابْنِ الْقَيِّمِ، وَبَعْضُ الْمَجَامِعِ الْفِقْهِيَّةِ الْمُعَاصِرَةِ، إِلَى أَنَّ الطَّلَاقَ الثَّلَاثَ بِلَفْظٍ وَاحِدٍ يَقَعُ طَلْقَةً وَاحِدَةً رَجْعِيَّةً، وَهُوَ رَأْيٌ أَخَذَتْ بِهِ بَعْضُ الْقَوَانِينِ فِي الْعَالَمِ الْإِسْلَامِيِّ، غَيْرَ أَنَّ جُمْهُورَ الْمَذَاهِبِ الْأَرْبَعَةِ، وَمِنْهَا الْمَذْهَبُ الْمَالِكِيُّ الْمُعْتَمَدُ فِي غَرْبِ إفريقيا، عَلَى أَنَّهُ يَقَعُ ثَلَاثًا.

3. الطَّلَاقُ الرَّجْعِيُّ

التعريف: هُوَ الطَّلْقَةُ الْأُولَى أَوْ الثَّانِيَّةُ الَّتِي لَا يَصْحُبُهَا عَوْضٌ، وَيَبْقَى فِيهَا لِلزَّوْجِ حَقُّ مُرَاجَعَةِ زَوْجَتِهِ دُونَ عَقْدٍ جَدِيدٍ أَوْ مَهْرٍ جَدِيدٍ مَا دَامَتْ فِي عِدَّتِهَا.

الحكم: لِلزَّوْجَةِ خِلَالُهُ كَامِلُ حُقُوقِ الزَّوْجِيَّةِ مِنَ النَّفَقَةِ وَالسُّكْنَى، وَيَتَوَارَثُ الزَّوْجَانِ لَوْ مَاتَ أَحَدُهُمَا فِيهِ.

الدليل: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا﴾ [البقرة: ٢٢٨]

4. الطَّلَاقُ الْبَائِنُ

التعريف: نَوْعَانِ: بَائِنٌ بَيْنُونَةٌ صُغْرَى، وَهُوَ مَا انْقَضَتْ فِيهِ الْعِدَّةُ بَعْدَ طَلْقَةٍ أُولَى أَوْ ثَانِيَّةٍ دُونَ مُرَاجَعَةٍ، فَلَا تَحِلُّ الزَّوْجَةُ إِلَّا بَعْدَ مَهْرٍ جَدِيدَيْنِ؛ وَبَائِنٌ بَيْنُونَةٌ كُبْرَى، وَهُوَ مَا وَقَعَ بَعْدَ الطَّلْقَةِ الثَّالِثَةِ.

الحكم: لَا تَحِلُّ الْمُطَلَّقةُ بَيْنُونَةُ كُبْرَى لِزَوْجِهَا الْأَوَّلِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ نِكَاحًا صَحِيحًا مَقْصُودًا لِذَاتِهِ ثُمَّ يُفَارِقَهَا.

الدليل: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾ [البقرة: ٢٣٠]

ملاحظة فقهية: الزَّوْاجُ الْمُؤَقَّتُ بِقَصْدِ التَّحْلِيلِ بَاطِلٌ شَرْعًا وَمُحَرَّمٌ، وَقَدْ لَعَنَ النَّبِيُّ ﷺ الْمُحْلِلَ وَالْمُحَلَّلَ لَهُ، كَمَا رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

5. الْخُلْعُ

التعريف: هُوَ فِرَاقُ تَطَلُّبِ الزَّوْجَةِ مُقَابِلَ عَوْضٍ تَبَدُّلُهُ لِزَوْجِهَا (كَرَدِّ الْمَهْرِ مَثَلًا)، إِذَا تَعَدَّرَ عَلَيْهَا اسْتِمْرَارُ الْعِشْرَةِ الزَّوْجِيَّةِ.

الحكم: جَائِزٌ إِذَا كَانَ عَنْ رِضَا الطَّرَفَيْنِ، وَلَا يَحِلُّ لِلزَّوْجِ أَنْ يَأْخُذَ أَكْثَرَ مِمَّا أَعْطَاهَا إِلَّا إِذَا كَانَ الشُّشُورُ مِنْ جِهَتِهَا.

الدليل: قِصَّةُ امْرَأَةٍ ثَابِتِ بْنِ قَيْسٍ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ حِينَ كَرِهَتْ زَوْجَهَا فَزَدَتْ عَلَيْهِ حَدِيثَهُ، فَأَمَرَهُمَا النَّبِيُّ ﷺ بِذَلِكَ (رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ).

ملاحظة فقهية: اختلف الفقهاء هل يُحْتَسَبُ الْخُلْعُ مِنْ عَدَدِ الطَّلَاقِ الثَّلَاثِ أَمْ هُوَ فَسْخٌ لَا يَدْخُلُ فِي الْعَدَدِ؛ فَذَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى أَنَّهُ طَلَقٌ بَاطِنٌ تُحْتَسَبُ، بَيْنَمَا رَجَّحَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَابْنُ تَيْمِيَّةٍ وَابْنُ الْقَيِّمِ أَنَّهُ فَسْخٌ لِلْعَقْدِ لَا طَلَاقٌ، وَهُوَ رَأْيٌ لَهُ أَثَرٌ عَمَلِيٌّ كَبِيرٌ فِي عَدَدِ الطَّلَاقِ الْمُتَبَقِّيةِ لِلزَّوْجِ.

6. التَّفْرِيقُ الْقَضَائِيُّ

التعريف: هُوَ فَسْخُ الْقَاضِي لِعَقْدِ الزَّوْاجِ بِنَاءً عَلَى طَلَبِ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ لِسَبَبٍ شَرْعِيٍّ مُعْتَبَرٍ، كَالضَّرَرِ، أَوْ عَدَمِ الْإِنْفَاقِ، أَوْ الْعَيْبَةِ الطَّوِيلَةِ، أَوْ الْعَيْبِ الْمَانِعِ مِنَ الْحَيَاةِ الزَّوْجِيَّةِ.

الحكم: مَشْرُوعٌ، وَهُوَ مِنْ مَقَاصِدِ الشَّرِيعَةِ فِي رَفْعِ الضَّرَرِ، عَمَلًا بِالْقَاعِدَةِ الْفُقَهِيَّةِ «لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ».

الدليل: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَابْعَثُوا حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَا﴾ [النساء: ٣٥]

ملاحظة فقهية: يَعْتَمِدُ الْمَذْهَبُ الْمَالِكِيُّ، الْمُعْتَمَدُ فِي غَرْبِ إفريقيا، تَوْسَعًا مُعْتَبَرًا فِي قَبُولِ دَعْوَى الضَّرَرِ، بِمَا يُيسِّرُ عَلَى الزَّوْجَةِ الْمُتَضَرِّرةِ اللُّجُوءَ إِلَى الْقَضَاءِ.

تَنْبِيْهُ هَامٌ: الطَّلَاقُ الشَّرْعِيُّ وَالْقَانُونُ الْمَدَنِيُّ الْإِيفَوَارِيُّ

فِي كَوْتِ دِيفَوَارِ، لَا يَكْتَمِلُ الْأَثَرُ الْقَانُونِيُّ لِلطَّلَاقِ إِلَّا بِصُدُورِ حُكْمٍ مِنَ الْمَحْكَمَةِ الْمَدَنِيَّةِ الْمُخْتَصَّةِ، وَفَقِ الْقَانُونِ رَقْمِ 570-2019 الصَّادِرِ فِي 26 يُونِيُو 2019 الْمُتَعَلِّقِ بِالزَّوْاجِ، وَالْقَانُونِ رَقْمِ 793-2022 الصَّادِرِ فِي 13 أُكْتُوبَر 2022 الْمُتَعَلِّقِ بِالطَّلَاقِ وَالْإِنْفِصَالِ الْجَسَدِيِّ.

فَالطَّلَاقُ الدِّيْنِيُّ وَحْدَهُ، رَغْمَ صِحَّتِهِ وَاعْتِبَارِهِ شَرْعًا بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ، لَا يُسْقِطُ الْإِلْتِزَامَاتِ الْمَدَنِيَّةَ (كَالْتَفَقَةِ الْمُفَرَّرَةِ قَضَاءً، أَوْ تَسْجِيلِ الْحَالَةِ الْمَدَنِيَّةِ)، وَلَا يُبِيحُ الزَّوْاجَ مِنْ جَدِيدٍ مَدَنِيًّا إِلَّا بَعْدَ اسْتِكْمَالِ الْإِجْرَاءَاتِ الْقَضَائِيَّةِ. لِذَا يُنْصَحُ كُلُّ مَنْ أَرَادَ الطَّلَاقَ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ مُرَاعَاةِ الْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ وَالْإِجْرَاءِ الْقَانُونِيِّ الْمَدَنِيِّ، حِفْظًا لِحُقُوقِ الطَّرَفَيْنِ وَحُقُوقِ الْأَنْبَاءِ.

عِبَادَ اللَّهِ،

لَا يَنْبَغِي أَنْ يُسْتَعْمَلَ الطَّلَاقُ وَسِيلَةً لِلتَّهْدِيدِ أَوْ الْإِنْتِقَامِ، بَلْ هُوَ آخِرُ الْخُلُوفِ بَعْدَ اسْتِنْفَادِ كُلِّ سُبُلِ الْإِصْلَاحِ.

فَاتَّقُوا اللَّهَ فِي أَسْرُكُمْ، وَرَبُّوا أَبْنَاءَكُمْ عَلَى الْإِيمَانِ وَالْأَخْلَاقِ، وَاحْفَظُوا بَيُوتَكُمْ مِنَ الشِّقَاقِ وَالنِّزَاعِ.

اللَّهُمَّ أَلْفَ بَيْنَ قُلُوبِ الْأَزْوَاجِ، وَأَصْلِحْ ذَاتَ بَيْنِهِمْ، وَاحْفَظْ أَسْرَ الْمُسْلِمِينَ، وَاجْعَلْ بَيُوتَنَا بَيُوتًا مُطْمَئِنَّةً، وَارْزُقْنَا الدُّرِيَّةَ الصَّالِحَةَ.

إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى، وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ، يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ.

وَأَقِمِ الصَّلَاةَ.

SERMON DU VENDREDI MARIAGE ET DIVORCE EN ISLAM

Dr KONE Moussa, Imam officiant à la mosquée Radjaha de la cité CNPS de Bouaké
Le 24/07/2026

Première partie du sermon

Louange à Allah. Nous Le louons, implorons Son secours et Son pardon. Nous cherchons refuge auprès d'Allah contre le mal de nos âmes et de nos mauvaises actions. Quiconque Allah guide, nul ne peut l'égarer, et quiconque Il égare, nul ne peut le guider.

J'atteste qu'il n'y a de divinité digne d'adoration qu'Allah, sans associé, et j'atteste que notre maître et prophète Muhammad est Son serviteur et Son messager.

Cela dit, je vous recommande, ainsi qu'à moi-même, la crainte pieuse d'Allah, car elle est la meilleure provision pour le Jour du Retour.

Allah, Exalté soit-Il, dit :

« Ô hommes ! Craignez votre Seigneur qui vous a créés d'un seul être, a créé de celui-ci son épouse, et de ces deux-là a fait répandre (sur la terre) beaucoup d'hommes et de femmes. »

(Sourate An-Nisâ', v. 1)

Commentaire : ce verset rappelle l'unité de l'origine humaine et montre que le mariage n'est pas une relation accessoire, mais le prolongement de la sagesse divine qui a voulu que l'espèce humaine se perpétue et que la terre soit peuplée.

Il dit également :

« Parmi Ses signes, Il a créé de vous, pour vous, des épouses afin que vous trouviez auprès d'elles la tranquillité. Il a établi entre vous affection et miséricorde. »

(Sourate Ar-Rûm, v. 21)

Commentaire : la tranquillité (sakan), l'affection (mawadda) et la miséricorde (rahma) sont les trois grandes finalités pour lesquelles Allah a institué le mariage ; un foyer musulman ne trouve sa stabilité que par leur réunion.

Ô musulmans,

Le mariage est l'un des plus grands bienfaits qu'Allah a accordés à Ses serviteurs. C'est un « pacte solennel » (mîthâq ghalîdh, selon les termes mêmes du Coran, sourate An-Nisâ', v. 21), et non un simple contrat ou une convention sociale. Allah en a fait un moyen de préserver la religion, la chasteté, la descendance et la stabilité familiale.

Le Prophète ﷺ a dit :

« Ô jeunes gens ! Que celui d'entre vous qui en a les moyens se marie, car cela préserve mieux le regard et protège mieux la chasteté ; et que celui qui n'en a pas les moyens jeûne, car le jeûne est pour lui une protection. »

(Rapporté par Al-Bukhârî et Muslim (hadith consensuel))

Commentaire : ce hadith encourage celui qui en a la capacité à se marier sans tarder, et invite celui qui ne le peut pas encore à la patience et à la maîtrise de soi, en attendant qu'Allah lui facilite les moyens.

La vie conjugale ne repose pas seulement sur des droits réciproques, mais sur la piété, la patience, la sagesse, la bonne entente et l'indulgence envers les erreurs de l'autre.

Allah dit :

« Vivez avec elles dans la bienséance. »

(Sourate An-Nisâ', v. 19)

Le Messager d'Allah ﷺ a également dit :

« Le meilleur d'entre vous est celui qui est le meilleur envers son épouse, et je suis, parmi vous, le meilleur envers mon épouse. »

(Rapporté par At-Tirmidhî, hadith sain et authentifié (ḥasan ṣaḥîḥ))

Commentaire : ce hadith enseigne que la bonté envers son épouse est un signe de la plénitude de la foi, et non un signe de faiblesse comme certains pourraient le croire.

Parmi les causes de la déstructuration des familles aujourd'hui figurent le mauvais caractère, l'absence de dialogue, les interférences extérieures excessives, et la précipitation dans la décision de divorcer.

Que l'époux et l'épouse craignent donc Allah, et qu'ils bâtissent leur foyer sur la foi et la miséricorde.

Deuxième partie du sermon

Louange à Allah, Seigneur des mondes, et que la prière et le salut soient sur notre Prophète Muhammad, sur sa famille et l'ensemble de ses compagnons.

Ô croyants,

Le divorce est une disposition légale qu'Allah a permise lorsque toute tentative de réconciliation a échoué ; il ne doit jamais être le premier recours.

Commentaire : l'islam n'interdit pas le divorce, mais il en fait « l'acte licite le plus détesté d'Allah », selon le hadith rapporté par Abû Dâwûd et Ibn Mâjah d'après Ibn 'Umar, tant le législateur tient à la stabilité et à la cohésion de la famille.

Allah dit :

« Si vous craignez une rupture entre eux, envoyez un arbitre de la famille de l'époux et un arbitre de la famille de l'épouse. »

(Sourate An-Nisâ', v. 35)

Commentaire : ce verset impose le recours à l'arbitrage familial avant toute séparation — chaque partie devant désigner un représentant de sa famille afin de tenter la réconciliation. C'est l'équivalent, dans de nombreux systèmes juridiques contemporains, du principe de la médiation familiale.

Parmi les principales formes de divorce reconnues par le droit musulman, avec leur fondement et leur portée juridique :

1. Le ṭalāq sunnī (divorce conforme à la Sunna)

Définition : Il consiste, pour l'époux, à répudier son épouse par une seule formule, prononcée durant une période de pureté (ṭuhr) au cours de laquelle il n'y a pas eu de rapport conjugal.

Statut juridique (ḥukm) : Licite lorsque le besoin s'en fait sentir ; c'est la forme conforme à l'enseignement prophétique.

Fondement : Allah dit : « Ô Prophète ! Quand vous répudiez les femmes, répudiez-les conformément à leur délai légal. » (Sourate At-Talâq, v. 1)

Avis juridique / précision doctrinale : Il est recommandé de se limiter à une seule répudiation, afin que l'époux conserve la possibilité de reprendre son épouse s'il le souhaite pendant le délai de viduité.

2. Le ṭalāq bid'ī (divorce non conforme, blâmable)

Définition : Il s'agit d'une forme contraire à la procédure légale : répudier l'épouse pendant ses menstrues, ou pendant une période de pureté au cours de laquelle il y a eu rapport conjugal, ou encore prononcer les trois répudiations en une seule formule.

Statut juridique (ḥukm) : Interdit (ḥarâm) et son auteur commet un péché, bien que la majorité des juristes (écoles hanafite, malikite, chaféite et hanbalite) considèrent qu'il produit néanmoins ses effets malgré son caractère prohibé.

Fondement : Le hadith d'Ibn 'Umar, qui avait répudié son épouse pendant ses menstrues : le Prophète ﷺ lui ordonna de la reprendre (hadith consensuel, Al-Bukhârî et Muslim).

Avis juridique / précision doctrinale : Certains savants, comme Ibn Taymiyya et Ibn al-Qayyim, ainsi que certaines académies de jurisprudence contemporaines, estiment que la triple répudiation prononcée en une seule fois ne vaut qu'une seule répudiation révocable — position reprise par certaines législations du monde musulman. La majorité des quatre écoles, dont l'école malikite dominante en Afrique de l'Ouest, considère en revanche qu'elle vaut trois répudiations.

3. Le ṭalāq raj'ī (divorce révocable)

Définition : C'est la première ou la deuxième répudiation, prononcée sans contrepartie ; l'époux conserve le droit de reprendre son épouse sans nouveau contrat ni nouvelle dot, tant qu'elle est dans son délai de viduité ('idda).

Statut juridique (ḥukm) : L'épouse conserve pendant cette période l'ensemble de ses droits conjugaux (entretien, logement) ; les époux héritent l'un de l'autre si l'un vient à décéder durant ce délai.

Fondement : Allah dit : « Et leurs époux ont plus de droit à les reprendre, s'ils veulent la réconciliation. » (Sourate Al-Baqara, v. 228)

4. Le ṭalāq bā'in (divorce définitif)

Définition : On distingue deux formes : la séparation définitive mineure (bā'in bainouna ṣuġhrā), lorsque le délai de viduité s'est écoulé après une première ou deuxième répudiation sans reprise — l'épouse ne redevient licite que par un nouveau contrat et une nouvelle dot ; et la séparation définitive majeure (bā'in bainouna kubrā), consécutive à la troisième répudiation.

Statut juridique (ḥukm) : Après une répudiation définitive majeure, l'épouse ne redevient licite pour son premier mari qu'après avoir contracté, avec une intention sincère, un mariage valide avec un autre homme, suivi d'une séparation naturelle.

Fondement : Allah dit : « S'il divorce d'avec elle (une troisième fois), alors elle ne lui sera plus licite tant qu'elle n'aura pas épousé un autre homme. » (Sourate Al-Baqara, v. 230)

Avis juridique / précision doctrinale : Le mariage contracté dans le seul but de rendre l'épouse à nouveau licite (« mariage de complaisance » ou taḥlīl) est nul et interdit en droit musulman : le Prophète ﷺ a maudit celui qui contracte ce type de mariage et celui pour qui il est contracté (rapporté par At-Tirmidhī).

5. Le khul' (divorce à l'initiative de l'épouse, moyennant compensation)

Définition : C'est une séparation demandée par l'épouse en contrepartie d'une compensation qu'elle offre à son époux (par exemple la restitution de la dot), lorsque la poursuite de la vie commune devient impossible pour elle.

Statut juridique (ḥukm) : Licite lorsqu'il intervient d'un commun accord ; l'époux ne peut exiger une compensation supérieure à ce qu'il a donné, sauf en cas de comportement fautif avéré de l'épouse.

Fondement : L'épisode de l'épouse de Thâbit ibn Qays, qui, ayant de l'aversion pour son mari sans lui reprocher de faute religieuse, lui restitua son jardin ; le Prophète ﷺ leur ordonna cette séparation (rapporté par Al-Bukhârī).

Avis juridique / précision doctrinale : Les juristes divergent sur le fait de savoir si le khul' est décompté parmi les trois répudiations ou s'il constitue une dissolution du contrat distincte du divorce : la majorité y voit une répudiation définitive comptabilisée, tandis qu'Ibn 'Abbâs, Ibn Taymiyya et Ibn al-Qayyim ont estimé qu'il s'agit d'une résiliation du contrat (faskh) non comptabilisée — divergence qui a une portée pratique importante sur le nombre de répudiations restant à l'époux.

6. Le tafrīq qaḍā'ī (séparation judiciaire)

Définition : C'est la dissolution du mariage prononcée par le juge, à la demande de l'un des époux, pour une cause légale reconnue : préjudice (ḍarar), défaut d'entretien, absence prolongée, ou empêchement rendant la vie conjugale impossible.

Statut juridique (ḥukm) : Légitime, et procède des finalités mêmes de la charia visant à faire cesser le préjudice, conformément à la règle juridique « Pas de préjudice, ni de réciprocité de préjudice » (lā ḍarar wa lā ḍirār).

Fondement : Allah dit : « Et si vous craignez une rupture entre eux, envoyez un arbitre de sa famille et un arbitre de la famille de l'épouse. » (Sourate An-Nisâ', v. 35)

Avis juridique / précision doctrinale : L'école malikite, dominante en Afrique de l'Ouest, retient une interprétation relativement large de la notion de préjudice, ce qui facilite l'accès de l'épouse lésée à la justice.

Avis juridique important : divorce religieux et droit civil ivoirien

En Côte d'Ivoire, le divorce ne produit son plein effet juridique qu'après le prononcé d'un jugement par le tribunal civil compétent, conformément à la loi n°2019-570 du 26 juin 2019 relative au mariage et à la loi n°2022-793 du 13 octobre 2022 relative au divorce et à la séparation de corps.

Le divorce religieux, bien que valide et reconnu entre les époux sur le plan culturel, n'éteint pas à lui seul les obligations d'ordre civil (telles qu'une pension alimentaire fixée par un juge, ou la mise à jour de l'état civil), et ne permet pas un remariage civil valable tant que la procédure judiciaire n'est pas menée à son terme. Il est donc recommandé à toute personne souhaitant divorcer de conjuguer le respect de la règle religieuse et le respect de la procédure légale civile, afin de préserver les droits des deux conjoints ainsi que ceux des enfants.

Serviteurs d'Allah,

Le musulman ne doit jamais utiliser le divorce comme une menace ou un moyen de pression ; il est le dernier recours, après épuisement de toutes les voies de réconciliation.

Craignez donc Allah dans la gestion de vos familles, éduquez vos enfants dans la foi et les bonnes mœurs, et préservez vos foyers de la discorde et des conflits.

Ô Allah, réconcilie les cœurs des époux, arrange leurs affaires, protège les familles musulmanes, fais de nos foyers des demeures de sérénité, et accorde-nous une descendance vertueuse.

« Allah commande l'équité, la bienfaisance et l'assistance aux proches ; Il interdit la turpitude, l'acte répréhensible et la rébellion. Il vous exhorte afin que vous vous souveniez. »

Qu'Allah nous fasse profiter de Son Livre et de la Sunna de Son Prophète ﷺ, et qu'Il fasse de nos familles des foyers de piété et de stabilité. Âmîn.